

أثر السياق والقصد في تحديد نوع الاستعارة

م. د. د. نعمة حسين مفتاح

كلية العلوم الإسلامية

الجامعة العراقية

الكلمات المفتاحية: الاستعارة، النقد البلاغي، السياق، القصدية، عبد القاهر الجرجاني
الملخص:

يسعى هذا البحث إلى تحريك المياه الراكدة في موضوع الاستعارة، إذ إنّ الاستعارة في الدراسات البلاغية، قديماً وحديثاً، أخذت أشكالاً وصوراً جعلتها في مصطلحات أشبه ما تكون بالقوالب الثابتة، وقد تناقلها المعاصرون عن الأقدمين، سواء على مستوى تحديد الاستعارة أصلاً، أو على مستوى معرفة نوعها، ذاك أن تلك الدراسات تنطلق في تحديد الاستعارة من زاوية النظر إلى طرفيها للتمييز بينها وبين التشبيه، فإن حُذف أحد الطرفين تحققت الاستعارة. أما تحديد نوعها فيتم من خلال النظر إلى ذكر أيّ الطرفين وحذف أيّهما. وهذه الإجراءات من شأنها أن تنحوا بالفن الاستعاري من جمود، ولذلك سعى هذا البحث إلى إيجاد زوايا نظر جديدة يتم على أساسها التعامل مع الاستعارة تعاملًا مختلفاً، فوجد أنّ اشتغال الاستعارة وطبيعة عملها وتحديد نوعها لا يتم إلا بمعرفة السياق والقصد، وهاتان الزاويتان لو استثمرهما الباحثون لكانا منطلقين لإعادة قراءة الموروث الاستعاري عمومًا، واستكشاف عوالم أخرى جديدة للاستعارة. إذن هذا البحث لا يحاول وضع قواعد ثابتة، وإنما يحاول إثارة الموضوع واستفزاز أذهان الباحثين للبحث عن منطلقات جديدة، وذلك لإعادة تحريك المسائل القارة في الأذهان.

المقدمة:

مما لا شكّ فيه أنّ موضوع الاستعارة يُعدّ من أهم موضوعات البلاغة التي شهدت خلافاً بين البلاغيين على مختلف العصور، غير أنّ الذي استقرّ في الأذهان من إفرازات تلك الخلافات، هو أنها تنقسم إلى قسمين رئيسيين: الاستعارة التصريحية والاستعارة المكنية، وذلك انطلاقاً من النظر إلى الاستعارة من زاوية طرفي التشبيه، غير أننا لو نظرنا إليها من زاوية السياق؛ الذي يشتمل على المقام الذي قيلت فيه الاستعارة، وما ينطوي عليه من قصد

المتكلم، فضلاً عن السياق الثقافي، لوجدنا أن الأمر مختلف تماماً؛ إذ يمكن أن تتغير تسمية الاستعارة، فتكون التصريحية مكنية والعكس صحيح. ولاشك في أن تغيير التسمية تترتب عليه أمور غاية في الأهمية، ذاك أن الاستعارة لا توضع في الكلام إلا لهدف قد يتوقف عليه فهم النص الذي ينطوي عليها عموماً. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث المكثف والمركز؛ إذ حاولت أن أنبه فيه إلى هذا الموضوع المهم بشيء من الاختصار والإيجاز، ليكون منطلقاً للباحثين من أجل أن يتعمقوا ببحث هذا الجانب من الاستعارة بدراسات أكثر تفصيلاً وشمولاً، ومن خلال ممارسة إجراءات عملية على الاستعارة، منطلقين من إعادة قراءة طبيعتها منذ نشأة المصطلح، وكذلك دراسة الأنواع التي أقرتها كتب البلاغة، والنظر في الزوايا التي على أساسها تم تحديد أنواعها، وصولاً إلى النظر من زاوية السياق، ومن ثم تأمل ما يمكن أن ينتجه هذا النظر من استكشاف عوالمها، ومن ثم معرفة غايتها في النص.

المبحث الأول: مفهوم السياق والقصد

تقديم:

ينبغي التنبيه ابتداءً إلى أن من مقتضيات منهج بحثنا هذا أن نعرض بشيء من التركيز مفهومي السياق والقصد، ذاك أنهما الميدانان اللذان يحاول أن ينطلق منهما في الكشف عن طبيعة الاستعارة، غير غافلين الخلاف حول تحديد مفهوم السياق أصلاً.

أولاً مفهوم السياق

السياق في اللغة : ورد في لسان العرب أن السياق هو مصدر الفعل ساق، ولهذا قالوا : ساق الإبل وغيرها، وتساققت الإبل إذا تتابعت، والمساوقة المتابعة⁽¹⁾، واستعمل هذا المفهوم لتساوق الكلام ف قيل : هذا الكلام مساقه إلى كذا⁽²⁾.

في الاصطلاح

مما لاشك فيه أن مفهوم السياق هو مثار خلاف بين الباحثين، ولذلك يصعب تحديده اصطلاحاً، غير أنه من المفاهيم التي لا يمكن أن يستغني الباحثون عن أخذها بنظر الاعتبار في الكشف عن المعنى، من حيث كونه أحد أهم القرائن في فهم النصوص والوقوف عند بلاغتها. يُعدُّ السياق من أشكال المفاهيم في التراث، وأنه مفهوم صعب التحديد، إذ تتنوع صوره وبضيق ويتسع على وفق منظور الجهة التي ينظر إليه منها، وكذلك الأدلة التي يستدل بها عليه، غير أن ما يعني بحثنا هذا هو النظر إليه في حالة اتساعه، ليشمل ما يسبق الكلام وما يلحقه، مما اشتمل على قرائن تدل على المراد منه، بوصفه مسرح القرائن المقالية، وقد

أشار أحد الباحثين لذلك ⁽³⁾، وقد ورد في بعض ما ترجم عن الغربيين من معاني السياق : "هو مجموع الوحدات اللسانية التي تحيط بعنصر معين داخل سلسلة الخطاب وتؤثر فيه" ⁽⁴⁾، ثم أضاف بعض الباحثين المعاصرين دلالة الحال إلى مفهوم السياق، وسموا ذلك: سياق الحال أو سياق الموقف، وغير ذلك من التسميات ⁽⁵⁾، فهذا الإدخال- وإن رفضه بعض الباحثين- لكننا نراه ينحونى يجعله مرادفاً للموقف والمقام والحال، وهي المصطلحات التي تدل على ما هو خارج الكلام، فبعد الدراسة المعمقة لمفهوم السياق، تبين أنه يشمل الكلام وما يحيط به، وهو ما اطمأن إليه الكثير من الباحثين من جهة ⁽⁶⁾، وما يمكن أن يفيدنا اشتماله على المقام في موضوع البحث من جهة أخرى. ومن خلال الفهم الذي قدمه الباحثون نستدل على أن السياق مرتبط بالغرض، ومعرفة الغرض موكولة إلى القرائن المقالية والحالية، فصار السياق يستدل عليه بالقرائن، ثم يعول عليه في الاستدلال، فالسياق متأثر بما يحيط به من جهة، ومؤثر بما يقع في خلاله من ألفاظ من جهة ثانية ⁽⁷⁾.

إنّ السياق هو جوهر المعنى المقصود في أي بناء نصي، ذاك أنه لا يلقي الضوء على الكلمة والجملة فحسب؛ بل على النص المكتوب والكلام المجرى، من خلال علاقة المفردات بعضها ببعض، وقد عرفت مدرسة لندن ما سمي بالمنهج السياقي أو العملي، وكان رائد هذا الاتجاه (فيرث) الذي وضع تأكيداً على الوظيفة الاجتماعية للغة، ومعنى الكلمة عند أصحاب السياق: هو استعمالها في اللغة، أو الطريقة التي تستعمل بها أو الدور الذي تؤديه ⁽⁸⁾، فالمعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية؛ أي وضعها في سياقات مختلفة؛ بمعنى أن الكلمة المفردة لا معنى لها إلا إذا وضعت في سياق جملة. ونفهم من ذلك أن السياق هو بناء نصي كامل من فقرات مترابطة، في علاقته بأي جزء من أجزائه التي تسبق أو تتلو فقرة أو كلمة معينة، وغالباً ما يكون سياق مجموعة من الكلمات وثيق الترابط بحيث يلقي ضوءاً لا على معاني الكلمات المفردة فحسب، بل على معنى وغاية الفقرة بأكملها ⁽⁹⁾، ومن هنا تتعدد أنماط السياق، غير أنّ أهمها يتمحور في :

. السياق اللغوي: ويعني استعمال الكلمة داخل نظام الجملة، فالمعنى هنا يختلف عن المعنى المعجمي، فالسياق اللغوي يقدم معنى معين، له حدود واضحة، وسمات محددة غير قابلة للتعدد والاشتراك أو التعميم

. السياق العاطفي: هو الذي يحدد طبيعة استعمال الكلمة بين دلالتها الموضوعية . التي تفيد العموم . ودلالاتها العاطفية التي تفيد الخصوص، فيحدد معناها بالقوة والضعف في الانفعال مما يقتضي تأكيداً أو مبالغة أو اعتدالاً.

. النمط الثالث، سياق الموقف: يدل هذا السياق على العلاقات الزمانية والمكانية التي يجري فيها الكلام، وقد أشار اللغويون العرب القدامى إلى هذا السياق، كما عبر عنه البلاغيون بمصطلح المقام (لكل مقام مقال) ويرى الدكتور تمام حسان أن ما صاغه مالىنوفسكي في موضوع السياق (context of situation) سبقه إليه العرب الذين عرفوا هذا المفهوم قبله بألف سنة⁽¹⁰⁾

. السياق الثقافي (cultural context): ويدخل هذا السياق ضمن معطيات المقام عموماً. ويظهر السياق الثقافي في استعمال كلمات معينة في مستوى لغوي محدد⁽¹¹⁾.

ومن خلال المعطيات السابقة في اشتغال مفهوم السياق على المقام والحال، فضلاً عن العلاقات النحوية، وهي ما يعرف بالسياق اللغوي، يمكن أن نجعل هذه الأنماط السياقية مرجعيات لمعرفة طبيعة الاستعارة، بوصف السياق: الوسط الذي تقال فيه الجملة، فيكسبها المنطقية والقبول، إذ لا يمكن فهم المراد من جملة من الجملة فهما دقيقاً دون مراعاة السياق الذي قيلت فيه فالسياق سواء أكان مقالياً أم مقامياً هو مصدر القرائن، إذ عليه يتكل المتكلم في أن يلتمس منه المتلقي القرينة المعينة على فهم المعنى⁽¹²⁾.

ولودققنا في طبيعة السياق اللغوي، فسنجد أنه هو الذي يحدد نوعية العلاقة النحوية بين أجزاء الجملة، والعلاقة النحوية هي المرجعية الأهم في إفراز دلالات الكلام، كما صرح عبد القاهر في نظرية النظم⁽¹³⁾، ومن هنا لا يمكن الاستغناء عن فهم العلاقات النحوية، وعلاقة هذا السياق بما هو خارج الكلام، أو بما يعرف بالمقام والحال أو الموقف، فلاشك في أن اللفظ ليس له دلالة مفيدة خارج سياق العلاقات النحوية التي تربطه بغيره من الألفاظ، فمعنى اللفظ لا يكتمل معزولاً عن سياقه، وإنما تظهر قيمته داخل ذلك السياق المعين، فمثلاً لا نستطيع أن نطلق مصطلح (استعارة) على لفظ ما، ما لم نراع وجود ذلك اللفظ في سياق لغوي معين، فالإسناد هو الذي يمنح الألفاظ معاني جديدة، وقد كان الأسناد من أهم القضايا التي تتبين بها مقاصد المتكلمين، في سياقاتها الخاصة، كسياق الحال والمقام وغيرها من اللواحق، وأن قضية الإسناد متوقفة على قصد المتكلم، فالإسناد على وفق هذه الرؤية يساوي التأليف والنظم؛ إذ إنَّ النظم " تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من

بعض... وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما⁽¹⁴⁾، فالتعلق هنا هو الضم والتأليف والإسناد، وقد وضع ذلك بقوله: " ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه ... فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه "⁽¹⁵⁾، ومن خلال هذا الإسناد تنفرز الدلالات البيانية، ومنها الاستعارة، ومن هنا جعل الجرجاني الإسناد أصل المعنى، فبحث في كيفية إنتاجه في ضوء هذه الفكرة، مستعيناً بمعاني النحو وقوانينه، فالتركيب الإسنادي في شكله اللغوي المنطوق ليس سوى تجسيد لعلاقة معنوية يتصورها أو يقيمها المتكلم بين مدلولي طرفيه، وهذه هو فحوى نظرية النظم عموماً .

أما سياق الحال فقد صيغَ هذا المصطلح اللغوي بطريق التركيب الإضافي ، فهو مركب إضافي، (سياق) مضاف و(حال) مضاف إليه ، ليكون مصطلحاً فنياً في ميدان علم اللغة الحديث، يطابقه مفهوم المجازيات⁽¹⁶⁾، والسياق الخارج عن النص⁽¹⁷⁾، والسياق العام⁽¹⁸⁾، والمقام⁽¹⁹⁾، والسياق الاجتماعي⁽²⁰⁾، ويسميه الدكتور كمال بشر (المسرح اللغوي)⁽²¹⁾ ويُسمى الظروف الكلامية⁽²²⁾ . فسياق الحال هي الظروف المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة أو بتعبير آخر: دراسة الكلام في المحيط الذي يقع فيه ، ويشمل السياق الخارجي الظروف المحيطة بالحدث الكلامي⁽²³⁾ . إذن سياق الحال هو الجو العام، أو البيئة التي تتم بها الواقعة الكلامية، والتي تتحدد فيها إطارها طبيعة أجزاء النص، الذي احتوى المفردات، ومن ثم يعتمد في معرفة سياق الحال في تحديد المعنى المقصود لدى المتكلم ، وفهم الكلام من لدن المُخاطَب وكل ما يتصل بذلك، وفكرة سياق الحال " هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفية في الوقت الحاضر ، وهو الأساس الذي ينبنى عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى، وهو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال "⁽²⁴⁾ فالنظر اللغوي الحديث يعد موضوع الحال أو المقام من المجالات الدلالية والمعنوية الحديثة⁽²⁵⁾، وقد سلط البلاغيون الأضواء على فكرة المقام وجعلوه محوراً يدور حوله البحث البلاغي لديهم، ففكرة المقام هي أساس ما يسمى في ميدان الدراسات اللغوية المعاصرة :علم الدلالة الوصفية، وهي كذلك المحور الجوهرى لما يسمى ب(نظرية الاتصال)⁽²⁶⁾، فلا بد للبلاغة عند العرب من مطابقة المقال المقام، لأن الكلام يصاغ بمقتضى الحال، وربما تكون الاستعارة من أهم الموضوعات التي ينبغي لدارسها أن ينظروا في ملابساتها مع مفهوم السياق عموماً، والذي يشمل السياق اللغوي الداخلي، والسياق

الخارجي، الذي ينطوي على المقام الذي تقال فيه الاستعارة، والقصد من إطلاقها في النص المعني بالدراسة .

ثانياً: القصد

ربما يتحتم علينا قبل أن نستعرض مفهوم القصد أن نعيد القول إنَّ النظر في علاقة الاستعارة بما يُعرف بقصد المتكلم ليس هو بدعاً من القول، فقد كان العلماء يشيرون إلى هذه العلاقة عند الحديث عن مزايا النظم بكل تفاصيله، فعبد القاهر الجرجاني يشير إلى أنَّ "جملة الأمر أن لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصفة، إن لم يقدم فيه ما قدم، ولم يؤخر ما أخر لم تحصل بذلك الصورة وتلك الصفة"⁽²⁷⁾، وقد قدمنا فيما سبق أنَّ الاستعارة هي إحدى إفرازات النظم والتركيب، بل أكثر من ذلك أنَّه أشار صراحة إلى علاقة الاستعارة بالقصد بقوله: "إن كانت في ظاهر المعاملة من صفة اللفظ وكنا نقول: هذه لفظة مستعارة ... فإن مآل الأمر إلى أن القصد بها إلى المعنى .. فلو لم يكن القصد بها إلى المعنى، لم يكن لهذا الكلام وجه"⁽²⁸⁾، فعبد القاهر يشدد على أنَّ أهمية الاستعارة تكمن في إنتاجها المعنى البليغ، ولا يتأتى هذا المعنى إن لم يكن مُنتج الاستعارة (المتكلم) قاصداً إليه .

القصد في اللغة

مفهوم القصد في اللغة ينطبق على معانٍ كثيرة؛ يشير مجملها إلى (الإرادة)، فمما ورد في ذلك : قصده وقصد له وقصد إليه : أم إليه، واعتمده، قصد قصده: نحا نحوه، وأقصد السهم أصاب⁽²⁹⁾ . وهو فاعيل بمعنى مفعول⁽³⁰⁾ .

وفي الاصطلاح

يدور مفهوم القصد في الاصطلاح حول معاني النية أو الهدف أو المغزى أو العزم⁽³¹⁾، وكلُّها تشير إلى الغرض الصحيح وقيام الباعث المشروع، وهو المضمون القيبي⁽³²⁾. ويرجع هذا المصطلح ومرادفاته إلى ميادين عديدة، أهمها الفلسفة والتصوف⁽³³⁾ .

فالقصد يتعلق بـ " خاصية الشعور حينما يشير إلى أو يتجه نحو الشيء ليدركه؛ أي أنه وحدة التفكير (الوعي)، والمفكر فيه الموضوع ... ويتعلق هذا المعيار بالمتكلم أو بالمرسل وما ينطوي تحت كلامه من معان سعى إلى إيصالها للمتلقى؛ و"هي الموقف الذي نشأ عن طريقه النص، وتكونت بصورة من صور اللغة التي قصدها المتكلم بنصه الذي يحمل المعنى بعينه، فهي بذلك وسيلة للوصول إلى الغاية"⁽³⁴⁾ .

وتنبثق أهمية معرفة قصد المتكلم من كونه أحد أهم العوامل التي تسهم في فهم النص؛ ذلك أنَّ العقول لا تستقل بإدراك المصالح والمفاسد مالم تستعن بالمقاصد⁽³⁵⁾، ولهذا نرى أنَّ المتكلمين لا يتقيدون بحرفية اللغة في كثير من الأحيان، وهو ما يجعل المخاطب بحاجة إلى عوامل عديدة أخرى تساعده على فهم حديث المتكلم، وأهم تلك العوامل (القصد) الذي من أجله أنشأ الكلام، فضلاً عن ضرورة فهم السياق الثقافي والاجتماعي، وجملة الاستنتاجات التي يهتدي إليها منطقياً أو عرفياً عن طريق القرائن، فالقصد إذن هو مبعث الكلام، ولهذا يُصنف المعنى في كلِّ نص إلى صنفين: "المعنى اللغوي والمعنى المقصود"⁽³⁶⁾.

إنَّ القصد وما يرادفه من معاني هو "الاسم العام لكل الصور المنوعة التي يستطيع العقل عن طريقها أن يتوجه لتقاء الأشياء وحالات الواقع في العالم أو يكون حولها أو يرتبط بها"⁽³⁷⁾. فهو الخاصة لكثير من الحوادث العقلية التي تتجه عن طريقها إلى الأشياء، أو تدور حولها أو تتعلق بها⁽³⁸⁾. ومن هنا ومن خلال المعطيات السابقة نجد أن مفهوم القصد يشمل ما يأتي: المتكلم، فالمتكلم لا يطلق كلامه إلا وكانت غايته الوصول إلى الغرض الذي تنطوي عليه نفسه.

. النص، إذ إنَّ فهم النص قد يُفهم منه ما يخالف مقاصد المتكلم، إذا لم تجرِ عملية فحص النص على وفق علاقاته الداخلية والخارجية، والتي أهمها قصد المتكلم.

. المتلقي، ذلك أنَّ كل نص هو رسالة المتكلم إلى المتلقي، ومن ثَمَّ فالمتلقي سيكون مشاركاً حقيقياً في فهم أغراض المتكلم ومقاصده، بوساطة عملية الفحص التي يجريها على النص، وبناء على ذلك يكون القصد خاضعاً لرؤية ثلاثية الأبعاد؛ أولها المنشئ، وثانها النص، وثالثها القارئ، وعدم الإمام بتلك الأبعاد الثلاثة يجعل من بعض البحوث التي تخوض في القصد غير منتجة، أو غير ذات جدوى على أقل تقدير. وينكشف القصد لدى المتلقي من خلال تأمله التركيب المنطوق، فالقصد ومرادفاته إنما هو بحث في النشاط العقلي الذي لا يمكن ملاحظته إلا من خلال التركيب المنطوق، فهو بحث في العلاقة بين الفكر واللغة، يهدف إلى إبراز المعنى المراد⁽³⁹⁾. ولو تأملنا تعريف علم المعاني، الذي يقوم على فكرة: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، نجد أن المتكلم لابد من أن يكون قاصداً إيصال المعاني على وفق متطلبات المقام فيعمد إلى أمرين: تطويع التركيب للتعبير عن القصد، ومن ثم تطويعه ليكون مطابقاً لمقتضى حال السامع، وقد أشار عبد القاهر إلى ذلك بقوله: "مما يعبر به عن فضل بعض القائلين على بعض، من حيث نطقوا وتكلموا، وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد،

وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم ... ومن المعلوم أن لأمعنى لهذه العبارات وسائر ما يجري مجراها، مما يفرد فيه اللفظ بالنعته والصفة، وينسب فيه الفضل والمزية ليه دون المعنى، غير وصف الكلام بحسن الدلالة وتماها، فيما لو كانت دلالة... ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته، وتختار له اللفظ الذي هو أخص به، وأكشف عنه وأتم له⁽⁴⁰⁾. وهذا الكلام ينطبق على كل موضوعات البلاغة، ونجد أن الاستعارة هي المبنى الذي يصنعه المتكلم لتحقيق مقاصد وأغراض لا تتكشف إلا بالنظر إليه من زاويتي السياق الداخلي، (اللغوي)، والسياق الخارجي، والذي يشتمل على الحال والموقف والمقام والقصد.

إنَّ ما يُحتم على الباحثين أن يتوجهوا في دراسة الاستعارة إلى معرفة السياق والقصد، هو الخلاف بين البلاغيين الأوائل أنفسهم في تحديد الاستعارة أصلاً، ولعلَّ الخلاف الذي وقع بين السكاكي وعبد القاهر خير شاهد على ذلك، فقد سعى عبد القاهر كثيراً من الأمثلة التي تدلُّ على التعبير غير المباشر مجازاً عقلياً أو حكماً، وليست استعارات، غير أنَّ السكاكي جعلها داخلية في سلك الاستعارة.

إن الخلاف في مسألة المجاز العقلي يمتد إلى الأصل اللغوي المفترض لهذا المجاز وهو ما يسميه البلاغيون الحقيقة العقلية التي يمثل المجاز العقلي انزياحاً عنها من خلال التغير في الإسناد⁽⁴¹⁾، فلقد وجد عبد القاهر الجرجاني أن بعض التعبيرات لا يمكن أن يكون الإسناد فيها حقيقياً، فسمى ذلك مجازاً عقلياً أو حكماً أو مجازاً في الإثبات أو إسناداً مجازياً، وقد سماه عقلياً؛ لأن حصوله بالتصرف العقلي وحكماً لوقوعه في الحكم بالمسند إليه، والإثبات لحصوله في إثبات أحد الطرفين للآخر وأسناداً مجازياً نسبة إلى المجاز.

يشير عبد القاهر إلى أن بعض التعبيرات ترى فيها مجازاً، ولكن المتأمل لا يمكن أن يثبت المجاز في الكلمات ذاتها؛ وإنما في أحكام أجريت عليها، فمثلاً في قول: نهارك صائم لا يمكن إثبات المجاز إلا على سبيل إجراء لفظة صائم خيراً للنهار، مع احتفاظ العقل بصورة الإسناد الحقيقي، وكذلك ليس المجاز في لفظة "ربحت" في الآية الكريمة (فما ربحت تجارتهم)⁽⁴²⁾ وإنما في إسنادها للتجارة مقابل الإسناد الحقيقي المكنون في الذهن، فالمتكلم لا يريد باللفظ الظاهر غير معناه الحقيقي فلفظ (صائم) حقيقة؛ لكن التجوز حصل بإسناد (صائم) إلى النهار بدل أن يقال: فلان صائم، أما الاستعارة فإن المتكلم لا يريد بظاهر اللفظ معناه، فالظلمات في قوله تعالى (يخرجهم من الظلمات)⁽⁴³⁾ يعني الكفر، وبذلك فهي استعارة، وقد

خالف السكاكي عبد القاهر، وأنكر أن تكون هذه الأمثلة هي من أمثلة المجاز العقلي، وأدخلها في مباحث البيان، أما القزويني فقد عاد إلى رؤية عبد القاهر، وأخرج هذا المجاز من البيان، وأدخله في مباحث المعاني، وعمله هذا كان بسبب دخول هذا النوع من التعبيرات في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان⁽⁴⁴⁾، وعمل القزويني هذا يعده الدراسون تأسيساً لفكرة المجاز العقلي استناداً إلى عمل عبد القاهر.

إنَّ الاختلاف في رؤية الحقيقة والمجاز لم يكن إلا مقدمة للاختلاف في كون الاستعارة بالكناية مجازاً عقلياً أم أنها من المجاز اللغوي، ولهذا كان من الأولى أن يوحد البحث لا أن يوزع بين علم المعاني وعلم البيان.

إن تقرير السكاكي بأن الاستعارة بالكناية هي من المجاز اللغوي يدفعنا إلى معرفة رأيه في المجاز العقلي، وقد بين القزويني أن السكاكي ينكر وجود المجاز العقلي بقوله " وأنكر السكاكي وجود المجاز العقلي في الكلام، وقال: الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية "⁽⁴⁵⁾، وكان السكاكي قد صرح بذلك في قوله : " هذا كله تقرير للكلام في هذا الفصل بحسب رأي الأصحاب، من تقسيم المجاز إلى : لغوي وعقلي، وإلا فالذي عندي هو نظم هذا النوع في سلك الاستعارة بالكناية "⁽⁴⁶⁾. واعترض القزويني على كلام السكاكي، فكان من وجوه رده على هذا الإنكار بأنه " لا يجوز أن يكون النهار استعارة بالكناية عن فلان؛ لأن طرفي التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة، ويوجب حمله على التشبيه "⁽⁴⁷⁾. ويمكننا أن ندعم رد القزويني بأن القصد من هذا الكلام ليس وصف النهار، وإنما هو وصف لـ (مخاطب) يصوم النهار، فلو أننا أدخلنا هذا التعبير في سلك الاستعارة لكان المقصود تشبيه النهار بالصائم، وعندئذٍ ينحرف الكلام عن غايته وقصده هاهنا . ونزعم أنَّ الاختلاف في تحديد المصطلحات، إنما مرجعه إلى اختلاف زاوية النظر، فلو نظرنا إلى أي تعبير من زاويتي : (السياق والقصد) لوقفنا على تحديد المسألة تحديداً دقيقاً، فمثلاً لو تناولنا تعبير : (نهارك صائم وليك قائم) ، وأجرينا عليه ما يأتي :

. أن نقتطعه من سياقه، ونركز على العلاقات الداخلية بين الألفاظ فحسب، ولا نلتفت إلى السياق الخارجي وقصد المتكلم، فسنجد أنَّ التعبير يدلُّ على (استعارة) ، إذ نستطيع أن نعدَّ النهار مستعاراً له، والإنسان مستعار منه، والصيام هو لازم الاستعارة، فالاستعارة مكنية اختفى منها جانب المستعار منه، ودلَّ عليه أحد لوازمه (الصيام) . ولكن هل هذا هو قصد المتكلم ؟

. لو نظرنا إلى التعبير نفسه من زاوية السياق الخارجي؛ انطلاقاً من سياقه الداخلي، وبالنظر إلى كاف الخطاب (نهارك)، فسرى أنَّ المتكلم يقصد مخاطباً معيناً، وهو يريد وصف المخاطب، ولا يريد وصف النهار، وعندئذٍ تنتفي الاستعارة؛ لأنَّ المقصود بالصائم هو المخاطب وليس النهار، ويكون الحكم بأنَّ المتكلم قصد إلى وصف هذا المخاطب، ولكنه أضاف الصيام للنهار، وذلك لاطمئنانه لعدم انصراف ذهن السامع إلى الاعتقاد بأنَّه يقصد إلى تشبيه النهار بالإنسان الصائم . إذن معرفة السياق العام للنص هي التي دعت عبد القاهر إلى عدِّ مثل هذه الأمثلة غير داخلة في الاستعارة؛ لأنَّه نظر في قصد المتكلم فوجد أنَّه لا يريد تشبيه النهار بالصائم، وإنما قصد مخاطباً معيناً أراد أن يخبر عن سلوكه في الليل والنهار. ومن هنا يتبين الفرق الشاسع في تحديد الاستعارة بين أن نأخذ السياق والقصد بنظر الاعتبار أو أن نقف على التعبير بمعزلٍ عن هذه الملابسات .

يرى عبد القاهر أن طريق المجاز أنك ذكرت الكلمة، وأنت لا تريد معناها ، ولكن تريد معنى ما هوردف له أو شبيهه، فتجاوزت بذلك في ذات الكلمة وفي اللفظ نفسه، وأن في الكلام مجازاً على غير هذا السبيل، وهو أن يكون التجوز في حكم يجري على الكلمة فقط ، وتكون الكلمة متروكة على ظاهرها، ويكون مبناهم مقصوداً في نفسه، ومراداً من غير تورية ولا تعريض والمثال فيه قولك : (نهارك صائم وليلك قائم) ، (ونام ليلى وتجلى هي) ، وقوله فما ربحت تجارتهم، "وأنت ترى مجازاً في هذا كله، ولكن لا في ذوات الكلم وأنفس الألفاظ، ولكن في أحكام أجريت عليها، أفلا ترى أنك لم تتجاوز في قولك : نهارك صائم وليلك قائم في نفس صائم وقائم ولكن في أن أجريتهما خبرين على النهار والليل"⁽⁴⁸⁾.

نفهم من هذا أن عبد القاهر أراد أن يقول إن هذه ليست في مجملها استعارة، فالمتكلم لم يرد أن يستعير الصيام للنهار ولا القيام لليل، ولو جعلنا محور الكلام هو إسناد الصيام للنهار، فجعلنا الصيام لازم الاستعارة المكنية، لكان الكلام (عبثاً) ، ولذلك عد عبد القاهر هذا الإسناد مجازاً حكماً وليس كمجاز الاستعارة الذي يكون المقصود فيه حكم العبارة لذاتها وليس لغيرها، ومن هنا نفهم بأن عبد القاهر كان يضع في حسابه السياق بمختلف أنماطه : اللغوية والمقامية ، فالسياق اللغوي يعرف منه حكم الاسناد المجازي، والسياق المقامي يتبين منه الحكم النهائي للكلام، من خلال النظر إلى الخطاب في النص، فنأخذ بنظر الاعتبار (كاف الخطاب): نهارك، وليلك، ف "إذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة لم يكن المجاز في

نفس اللفظ، كان لامحالة في الحكم⁽⁴⁹⁾. وقد نبه السبكي الى هذا الخلاف من خلال سؤاله عن الحقيقة والمجاز التركيبيين بقوله: الحقيقة والمجاز التركيبيان هل هما لغويان أولاً⁽⁵⁰⁾.

إذن تبين لنا مما سبق أنَّ السياق والقصد يعدّان محورين رئيسيين في (تحديد الاستعارة) أصلاً، بمعنى وجودها في التعبير أو خلوّ التعبير منها.

وإذا أنعمنا النظر أكثر، فإننا سنصل إلى تقرير أنَّ (تحديد نوع الاستعارة) أو طبيعتها يتوقف كذلك على محوري السياق والقصد.

ولنعد إلى تعريف عبد القاهر للاستعارة، وهو: " أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره، وتجيء إلى اسم المشبه به فتعيره المشبه وتجره عليه، تريد أن تقول: رأيت رجلاً كالأسد في قوة بطشه، فتدع ذلك وتقول: رأيت أسداً⁽⁵¹⁾.

ومن التعريف أنف الذكر، لا بد أن نركّز على قوله: (تريد تشبيه الشيء بالشيء)، فهذا يدلُّ على (القصد). إذن ينبغي لمعرفة كلّ استعارة أن ننظر إلى قصد المتكلم من استعمالها، فهل قصد المتكلم التشبيه أو قصد أموراً أخرى. ولنعد إلى المثال الذي أطلقه:

رأيت أسداً، ولنفترض له قرينة لكي تكتمل أركان الاستعارة، فنضع الفعل (يخطب).

رأيت أسداً يخطب، فنفهم من هذا الكلام أن الحقيقة الماثلة أمامنا هنا هي:

وجود رجل (عياناً)، ولكنه غير مذكور في النص، (مستعار له).

عدم وجود أسد (عياناً)، ولكننا استعنا لفظ الأسد للرجل (مستعار منه). فهذا المبني، وعلى وفق هذا السياق اللغوي والسياسي الخارجي، يُنتج ما يعرف بـ الاستعارة التصريحية، فمبنى الاستعارة التصريحية هو وجود مستعار له مضاف إليه، ولكنه غير مذكور في الكلام، وعدم وجود مستعار منه حقيقة، ولكنّه مصرّحٌ باسمه في الكلام. لكن:

لو دققنا في هذا المبني فسنجد أنَّ التصريح باسم المستعار منه فحسب لا يمنحنا الحق بتسمية هذه الاستعارة، بل تكون بنا حاجة لمعرفة ملابساتها بالسياق، ذلك أننا عرفنا أنَّ المضاف إليه في السياق هو الرجل، وقد قصد المتكلم إلى تشبيهه بالأسد. إذن النظر في السياق والقصد هو الذي أوقعنا على طبيعة هذه الاستعارة، ولو افترضنا لهذه الاستعارة سياقاً وقصدًا آخرين، فنقول:

لو كان المائل عياناً في هذا المقام هو (الأسد الحقيقي)، وأردنا أن نعبّر عن زئيره بالخطاب، فسيحصل منه:

وجود أسد عياناً، مضاف إليه، (مستعار له).

. عدم وجود رجل خطيب، ولكننا استعزنا أحد لوازمه الدالة عليه، وهو الخطاب، وأسندناه للأسد، وعندئذٍ ستصبح هذه الاستعارة نفسها (استعارة مكنية): إذ ستكون الاستعارة محصورة في الفعل (يخطب)، فالتكلم هنا شاهد أسدًا يزأر، فنظر إلى هيئته على هذه الحال، فتبادر إلى ذهنه صورة رجل يخطب، فأطلق عبارة: رأيت أسدًا يخطب. ولا ننسى هنا أنَّ قصد المتكلم مازال محصوراً في التشبيه، في كلا الاستعارتين. وننبه هنا إلى أنَّ عبد القاهر الجرجاني ألحَّ على أنَّ القصد في الاستعارة التصريحية هو (التشبيه)، بقوله: " أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره، وتجيء إلى اسم المشبه به فتعيره المشبه وتجريه عليه، تريد أن تقول: رأيت رجلاً كالأسد في قوة بطشه، فتدع ذلك وتقول: رأيت أسدًا⁽⁵²⁾ .

غير أننا نستطيع بعد عرض هذا المثال أن نشير إلى ما يأتي :

. لا تقتصر (الاستعارة التصريحية) على غرض التشبيه فحسب؛ بل يمكن أن يكون مقصوداً منها أغراضاً أخرى، كإنتاج معنى معين من دون النظر إلى التشبيه الحاصل فيها .
 . لا يتركز قصد التشبيه في الاستعارة التصريحية فحسب؛ بل يمكن أن يكون هو بؤرة (الاستعارة المكنية) كذلك. وهو ما سنراه لاحقاً .

وكما رأينا فإن معرفة طبيعة الاستعارة تتوقف على معرفة السياق والقصد، وذلك من وجوه: معرفة السياق اللغوي، وذلك من خلال النظر في علاقات الألفاظ بعضها ببعض، والنظر في إفرازاتها المعنوية، إذ يشير هذا السياق إلى محور الاستعارة من الداخل، غير أنه يتوقف على سياق المقام، فالمرجعية الخارجية هي سياق المقام أو ما يعرف بالحال أو الموقف.

. سياق المقام هو الذي يوجه بوصلة الاستعارة نحو مركزها وبؤرتها الرئيسة، فكما رأينا: لو كان المتكلم يتحدث عن رجل يريد وصفه بالأسد فستكون الاستعارة تصريحية، ذلك أن المتكلم حصر الاستعارة في لفظ المستعار منه. أما إذا كان المتكلم يشير إلى أسد حقيقي، ولكنه أراد أن يصف زئيره بالخطاب، فإن الذي يحدد ذلك أيضاً هو المقام الذي وقعت فيه هذه المشاهدة، ومن ثم تكون هذه الاستعارة ذاتها مكنية، إذ حصر المتكلم الاستعارة بالفعل (يخطب) وهذا الفعل هو لازم المستعار منه المحذوف. ولو تابعنا ما عرضه عبد القاهر من أمثلة لما يعرف بالاستعارة بالكناية، فسنجد أنه أشار إلى قول الشاعر:

وغداة ربح قد كشفت وقرة إذ أصبحت بيد الشمال زمامها

فهذه استعارة بالكناية؛ لأن المتكلم أراد أن يصف شدة الريح فاستعار له اليد . إذن المستعار له الريح والمستعار منه : الرجل المتصرف، وقد فسّر المثالين بقوله:

"وها هنا أصل يجب ضبطه، وهو أن جعل المشبه المشبه به على ضربين: أن تنزله منزلة الشيء تذكره بأمر قد ثبت له، فأنت لا تحتاج في إثباته وتزجيته، وذلك حين تسقط ذكر المشبه من الشئيين ولا تذكره بوجه من الوجوه كقولك رأيت أسداً ... فأنت في هذا كله تعمل في إثبات كونه أسداً . وأما في الأول فتخرجه مخرج ما لا يحتاج إلى إثبات فيه إلى إثبات وتقرير. والقياس يقتضي أن يقال في هذا الضرب الثاني أنه تشبيه على حد المبالغة ويقتصر على هذا القدر ولا يسمى استعارة"⁽⁵³⁾.

ولو افترضنا أن بيتي امرئ القيس :

فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف أعجازاً وناء بكلل

ألا أيها الليل الطويل ألا انجل بصبح وما الإصباح منك بأمثل

قد وردا وحدهما، وأنَّ القارئ لا يدري سياقهما في القصيدة، فمن الممكن أن يقال إنَّ الشاعر كان يخاطب الجمل، فعدد أوصافه، ثم تخيل له شياً بالليل، فناداهُ :
ألا أيها الليل الطويل...

وعندئذٍ سيكون الليل هنا هو المستعار، وليس الجمل، وسيترتب على هذا الافتراض نتائج مغايرة لما توصل إليه البلاغيون، وتكون الاستعارة هنا (تصريحية)، وليست (مكنية) كما أُقرَّ؛ وذلك لوجود لفظ المستعار منه، وهو (الليل)، وعدم ذكر المستعار له وهو (الجمل) . ولكن لوجود هذين البيتين في سياق قصيدة معروفة، واتضح قصد الشاعر من خلال السياق، جُعِلَتِ الاستعارة في الجمل، مع ظهور لوازمه (تمطي الصلب، والأعجاز والكلل)، فكان الليل مستعاراً له، والجمل مستعاراً منه، وعُدَّت هذه الاستعارة (استعارة مكنية) .

وبسبب وجود السياق ومعرفة القصد قال عبد القاهر: " لما جعل لليل صلباً قد تمطى، ثنى ذلك فجعل له أعجازاً قد أردف بها الصلب، وثلث فجعل له كللاً قد ناء به، فاستوفى له جملة أركان الشخص..."⁽⁵⁴⁾.

ولنأخذ مثلاً آخر، وهو قول أبي ذؤيب :

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفت كلَّ تميمة لا تنفع

فهذا البيت من أمثلة الاستعارة المكنية، إذ استعار الشاعر (الأظفار) للمنية، وأخفى ذكر المستعار منه (السبع)، وذكر أحد لوازمه (الأظفار)، فقصد: تشبيه المنية بالسبع في افتراس النفوس، ولكن لو أننا وجدنا هذا البيت منفرداً، ولم يكن ثمة سياق، فمن الممكن أن نقلب

المعادلة، فنفترض أن الشاعر شاهد أسداً، وهو في حالة افتراس، فأراد أن يشبهه بالموت أو المنية، فستكون الاستعارة في المنية، وعلى النحو الآتي :
المستعار له: الأسد.

المستعار منه: المنية.

الأظفار من ملائمت (الاستعارة التصريحية)، فقد صرح بلفظ المستعار منه (المنية)، وأخفى لفظ المستعار له وهو الأسد، أما الأظفار فهي لتقوية المستعار له المحذوف.
وقد لُحَّ السبكي في شرح تفسير السكاكي لهذه الاستعارة إلى شيء من هذا (مع بقاء الاعتقاد بأن مبنى هذه الاستعارة يقوم على تشبيه المنية بالسبع وليس العكس، كما افترضنا)، فقال :
" المنية يعبر بها عن السبع الذي هو الموت، بعد ادعاء أن الموت فرد من أفراد السباع، فالمراد بالمنية السبع، لكن ليس السبع الحقيقي، بل السبع المجازي،... كأنا عبرنا بالسبع عن المنية، ثم عبرنا بالمنية عن ذلك السبع، فيصبح أن يقال : المراد بالمنية السبع وأن يقال : المراد بها الموت، وعلى التقديرين : المراد المشبه به ⁽⁵⁵⁾."

فمن يتأمل هذا الشرح، يتوصل إلى الاعتقاد بإمكانية تغيير نوع الاستعارة من مكنية إلى تصريحية، وذلك لو وقفنا عند إرادة أن تكون المنية مراداً بها السبع وليس العكس، هذا مع وجود السياق ومعرفة القصد، فما بالك لو لم يكن السياق والقصد معلومين؟
ولرُبَّ مُتَسَائِلٍ عن جدوى هذه الافتراضات، ومغزى التركيز على قضية السياق والقصد وقلب أنواع الاستعارات، نقول :

تكمن الجدوى في النتائج المترتبة على تغيير نوع الاستعارة، فتَغْيُرُ النتائج من شأنها أن تُغَيِّرَ في مستوى فهم النصوص، وقد ينسحب هذا الفهم إلى تغيير كثير من القناعات القارة في تحديد المصطلحات والتعريفات، الأمر الذي قد لا يقف عند الفهم الفني فحسب، بل العقائدي وما يترتب عليه من تفسير النصوص المقدسة وغيرها.

وقد لاحظنا فيما سبق أن منطلق عبد القاهر في الاستعارة التصريحية هو: وجود رجل: (المستعار له). والأسد هو (المستعار منه)، ومن هذا المنطلق من سياق وجود الرجل تحددت الاستعارة . ولو عكسنا الأمر فكان الموجود هو الأسد لتغير نوع الاستعارة حتى في ظل بقاء التعبير حرفياً. وفي الاستعارة بالكناية نستطيع أن نفترض الفرضية ذاتها، فلو افترضنا ((مثلاً . وبغض النظر عن اللواحق اللفظية لهذه الاستعارة .:

أن الشاعر كان يشاهد رجلاً في هيئة معينة، وفي وقت ما، وتبادر إلى ذهنه أن يصفه بريح الشمال، فستكون النتيجة:

. وجود رجل حقيقي غير مذكور.

. استعار الشاعر لفظة الريح للرجل .

. اليد هنا حقيقية، لأنه يريد يد الرجل الذي استعار له الشمال. إذن تكون الاستعارة هنا (تصريحية)، واليد تكون من ملائمتها المستعار له المحذوف .

ويمكن أن نستند في افتراضنا هذا إلى ما كان يلح عليه عبد القاهر نفسه في قضية القصد والسياق، فقد كان كلامه في أسرار البلاغة يؤكد أمرين: السياق الخارجي، وشمول هذا السياق على قصد المتكلم، فقولك: رأيت أسداً وانت تعني رجلاً شجاعاً، فإنَّ المشار إليه الحاصل عياناً هو الرجل، وبسبب هذا الحال أو المقام كانت هذه الاستعارة (تصريحية)، فالمقصود هو وصف الرجل، "ومعلوم أنك أفدت بهذه الاستعارة ما لولاها لم يحصل لك، وهو المبالغة في وصف المقصود بالشجاعة وإيقاعك منه في نفس السامع صورة الأسد في بطشه"⁽⁵⁶⁾ .

ولو تأملنا في موضوع تقسيم الاستعارة عند عبد القاهر فإننا سنجد تلميحاً لما يُعرف بالسياق الثقافي، وذلك عندما تحدث عن الاستعارة العامة والاستعارة الخاصة، فـ "معنى العامة أنك لا تجد في هذه الاستعارة قسمة إلا أخص من هذه القسمة وأنها قسيمة الاستعارة من حيث المعقول المتعارف في طبقات الناس وأصناف اللغات وما تجد وتسمع أبداً ونظيره من عوام الناس كما تسمع من خواصهم"⁽⁵⁷⁾ . ونجده كذلك يقسم الاستعارة على أساس السياق اللغوي، وعلاقته بالمقام والقصد إلى: الاستعارة بالاسم والاستعارة بالفعل، فأما الاسم :

1. أن ننقله عن مسماه الأصلي إلى شيء آخر ثابت معلوم، فتجربه عليه وتجعله متناولاً له تناول الصفة للموصوف وذلك في : قولك رأيت أسداً، وأنت تعني رجلاً شجاعاً .

2. أن يؤخذ الاسم على حقيقته ويوضع موضعاً لا يبين فيه شيء يشار إليه فيقال : هذا هو المراد والذي استعير له وجعل خليفة لاسمه الأصلي ونائباً منابه مثل قول لبيد :

إذ أصبحت بيد الشمال زمامها

فالاسم هو الشمال والاستعارة في اليد " ومعلوم أنه ليس هناك مشار إليه يمكن أن تجري عليه اليد كإجراء الأسد على الرجل ... بل ليس أكثر من أن تخيل إلى نفسك أن الشمال في تصريف العادة على حكم طبيعتها كالمدير ولا سبيل لك أن تقول كنى باليد عن كذا وأراد

باليد كذا .. كما تقول كنى بالأسد عن زيد وجعل زيدا أسدا وإنما غايتك التي لا مطلع وراءها تقول: أراد أن يثبت للشمال في الغداة تصرفاً كتصرف الإنسان في الشيء يقبله⁽⁵⁸⁾. إذن هنا قصد المتكلم هو الحاكم في تحديد طبيعة الاستعارة، وهو الحاكم كذلك في تحديد البؤرة التي تقوم عليها .

وبناءً على ما تقدم نستطيع أن نقرر إمكانية إعادة قراءة الموروث الاستعاري على وفق منظور جديد، يقوم على مراعاة السياق والقصد، ولا نزعم أننا استوفينا أركان الموضوع في هذا البحث، فندعي أن كل ما استنتجناه هو واقعي تماماً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فهذا الادعاء به حاجة إلى دراسات كثيرة، ولكن يمكننا أن نشير إلى أنه افتراض جدلي، يمكن أن يمنح القارئ تصوراً كافياً عن مدى أهمية السياق والقصد في معرفة طبيعة الاستعارة، وإمكانية إعادة النظر في المصطلحات والمسميات على وفق هذه الرؤية، ولتوضيح المقصود من البحث يمكننا أن نضرب الأمثلة الآتية :

لو افترضنا أن ثمة رجل لديه سيارة، وأنَّ صاحبه طلب منه تشغيل السيارة من أجل الذهاب إلى مكان ما، فالتعبير الحقيقي يكون بقوله : (شغّل سيارتك) . أمّا لو كان ذلك الرجل لديه فرس، فطلب منه صاحبه أن يسرجه، فإن التعبير الحقيقي سيكون : (أسرج فرسك)، ولكن لو افترضنا أنَّ صاحب هذا الرجل أراد أن يعبر عن طلبه تعبيراً مجازياً، فقال في الحالة الأولى :

. أسرج سيارتك. (في حالة أنَّ المشار إليه الحاصل عياناً هو السيارة) .

وقال في الحالة الأخرى :

. شغّل فرسك. (في حالة أنَّ المشار إليه الحاصل عياناً هو الفرس)، فسينتج لدينا ما يأتي:

1. الاستعارة في الحالة الأولى ستكون (استعارة مكنية)، لأنَّ المستعار له موجود، (السيارة)، والمستعار منه محذوف، (الفرس)، وقد دلَّ عليه لازمه، (السرج)، فتحصل مبنى الاستعارة المكنية على وفق ما قصد إليه المتكلم في سياق ينطوي على وجود سيارة حقيقية، أراد ذلك المتكلم أن يمنحها بعض مواصفات الفرس . أما في الحالة الأخرى، فستكون الاستعارة (مكنية أيضاً)، ذلك المستعار منه المشار إليه هو (الفرس)، والمستعار منه محذوف، (السيارة)، وقد دلَّ عليها لازمها (التشغيل)، فتحصل بذلك مبنى الاستعارة المكنية على وفق ما قصد إليه المتكلم في سياق ينطوي على وجود فرس حقيقي أراد ذلك المتكلم أن يمنحها مواصفات السيارة .

2. لو عُدنا إلى المثال الأول، (أسرج سيارتك)، فافترضنا أنَّ المشار إليه في سياق الحال هو الفرس، وأن المتكلم عمد إلى إطلاق اسم السيارة على الفرس، فإنَّ الفعل (أسرج) سيكون حقيقياً، وتكون الاستعارة عندئذٍ واقعة في لفظ (السيارة)، فالمتحصل من خلال هذا السياق والقصد هو (مبنى الاستعارة التصريحية)، ذاك أنَّ المشار إليه هو الفرس، ولكنه (غير مذكور)، والمذكور هو السيارة، ومبنى الاستعارة التصريحية يقوم على التصريح بلفظ المستعار منه وعدم ذكر المستعار له . ولو عزلنا هذا المبنى الاستعاري عن ملابسات السياق والقصد، فسنعق في وهم كبير: ذاك أننا يمكن أن نعدَّ السرج هو لازم المستعار منه المحذوف وهو الفرس، ويكون المستعار له السيارة مذكور، وهذا عكس ما يشير إليه السياق المفترض، وعكس ما يقتضيه قصد المتكلم .

3. لو أجرينا الافتراض نفسه على المثال الآخر، (شغل فرسك)، فافترضنا أنَّ المشار إليه في سياق الحال والمقام هو السيارة، وأنَّ المتكلم عمد إلى إطلاق اسم الفرس على السيارة، فإنَّ الفعل (شغل) سيكون حقيقياً، وتكون الاستعارة عندئذٍ واقعة في لفظ (الفرس)، فالمتحصل من خلال هذا السياق والقصد هو (مبنى الاستعارة التصريحية)، ذاك أنَّ المشار إليه هو السيارة، (ولكنه غير مذكور)، والمذكور هو الفرس، ومبنى الاستعارة التصريحية يقوم على التصريح بالمستعار منه وعدم ذكر لفظ المستعار له، ولو افترضنا عزل هذا المبنى عن سياقه وقصد المتكلم لوقعنا كذلك في وهم كبير، إذ يمكن أن نعدَّ الفعل شغل هو لازم المستعار منه المحذوف (السيارة)، ويكون المستعار له الفرس مذكور، وعندئذٍ نعود إلى عدها استعارة مكنية، ولكنها وفي ضوء معطيات السياق والقصد، الذين افترضناهما، ينبغي أن تكون استعارة تصريحية؛ لأنَّ قصد المتكلم وسياق الاستعارة يقتضيانها أن تكون بهذا المبنى لتؤدي الغرض منها .

ومن معطيات ما تقدم يمكن أن ينفرد ما يأتي :

. بالنظر إلى السياق اللغوي يمكن أن تتغير معطيات الاستعارة، إذ يمكن أن تتمحور الاستعارة بالفعل، أو قد تتمحور بالاسم، وربط كل محور من هذين المحورين بما حوله من علاقات داخلية، وما حوله من سياق خارجي من شأنه أن يغير طبيعة المعنى .
. لا يتبين السياق الخارجي ولا القصد إلَّا بالنظر إلى ما حول النص، ومن خلال علاقاتها وملابساته بذلك الما حول .

. التقرير بأن الغرض من الاستعارة التصريحية هو التشبيه، وأن المكنية غرضها صياغة معاني غير التشبيه، ليس تقريراً دقيقاً بالمطلق، فقد يكون غرض الاستعارة التصريحية غير التشبيه، يكون التشبيه فيها عارضاً ضمن معطيات أخرى. وعلى وفق هذه الرؤية يمكن أن تنطوي الاستعارة المكنية على غرض التشبيه بوصفه غرضاً رئيساً، انطلاقاً من فهم قصد المتكلم .

. ينبغي التنبيه إلى أن ما تقدم من معطيات لا يمكن أن تعدّ قواعد يمكن أن تجري على وفقها جميع أنواع الاستعارة، وإنما الغرض من هذه الافتراضات هو الدعوة لقراءة الاستعارة، والنظر فيما تقرر لدى البلاغيين من طريقة تحديدها، وكذلك إعادة النظر فيما تقرر من تسمياتها على وفق النظر في وجود المستعار أو المستعار منه، فمن دون معرفة السياق العام الذي وردت فيه الاستعارة لا يمكن الحكم على طبيعتها أو تحديد نوعها، وإلا تحولت الاستعارة إلى آلية جامدة لا تضيفي على الكلام ما يمكن أن يرتقي به إلى المستوى الفني العالي، ولعلّ هذا هو الحاصل في الدراسات البلاغية بمختلف مستوياتها، فإن ما درجت عليه الدراسات البلاغية من اقتطاع أمثلة من الشعر أو القرآن الكريم وغيرهما في التمثيل للاستعارة، إنما هو إجراء خاطئ؛ ذاك أن القارئ لا يمكنه أن يقع على حقيقة الاستعارة ومغزاها، إلا من خلال اطلاعه على قصد المتكلم من إيرادها، كذلك معرفة وفائدتها في الكلام، وأن الحاصل هو أخذها منفصلة عن سياق النص عموماً. فلمعرفة الاستعارة ينبغي النظر فيما قبلها وما بعدها، ولا يمكن أن نقصر معرفتها على البيت الذي وردت فيه . وربما يقول قائل : كان أوائل البلاغيين يقتطعون الأمثلة أيضاً! وهذا الاعتراض صحيح؛ ولكن الفرق بين دراستهم ودراساتنا المعاصرة : أن الأوائل كان لديهم إلمام كبير بالشعر والقرآن وما يُتمثل به من نصوص، فالمؤلف يستطيع أن يقتطع المثال الذي يطرحه للاستعارة لعلمه بوجود قارئ لديه إلمام وتواصل مع ما يطرح، وهذا ما يسهّل مهمته في إدخال ذلك القارئ في جو النص العام في معظم الأحيان، إلا إذا كان المثال ليس له ما قبل وما بعد ، فتراه يلجأ إلى الشرح والتفصيل لإدخال القارئ في جو النص، وكلّ ذلك من أجل أن يربط بين السياقات المختلفة؛ ابتداءً من السياق الداخلي وعلاقات الألفاظ فيما بينها، وصولاً إلى السياق الخارجي وما يشمله من موقف أو حال أو مقام أو قصد . ولهذا ينبغي للدراسات البلاغية الحديثة أن تعيد النظر في الأمثلة التي تطرحها لتحديد الاستعارة أو معرفة نوعها، وأن تعتمد إلى عرض ما قبل وما بعد المثال، إن توافر ذلك، وأن على معرفة السياق والقصد اللذين وردت فيهما الاستعارة . وهذا الإجراء كفيل بتهيئة الطالب للوقوف على أهميتها في الكلام، وتنمية التذوق

الجمالي في نفسه، وتمكينه من تلمس الجوانب الفنية، من خلال النظر في موقع الاستعارة وعلاقتها بالعناصر الأخرى، ومن ثم تحديدها ومعرفة نوعها وطبيعتها بشيء من الثقة والاطمئنان .

نتائج البحث

بعد أن أتممنا مهمة البحث المتلخصة في الدعوة إلى إعادة قراءة الموروث الاستعاري، وذلك على وفق منظور جديد يراعي السياق والقصد، يمكننا هو أن نسجل أهم النتائج :

- عمد البحث إلى وضع الأسس المنهجية التي انطلق منها في موضوع الاستعارة، وذلك على مستوى تحديدها، وعلى مستوى معرفة نوعها وطبيعتها .
- استعرض البحث مفهوم السياق، وذكر أنواع السياقات التي أقرتها الدراسات الحديثة، وذلك للولوج إلى القسم الذي يشغل فيه موضوع تحديد الاستعارة .
- بيّن البحث مفهوم القصد وعلاقته بالسياق، وأجرى مقارنة بين هذا المفهوم في منظور الدراسات الحديثة، ومنظور علماء البلاغة .
- توصل البحث إلى استنتاج مفاده إنَّ الاستعارة أخذت أشكالاً وصوراً جعلتها في مصطلحات أشبه ما تكون بالقوالب الثابتة، يتناقلها المعاصرون عن الأقدمين .
- أشار إلى أنَّ منطلق الدراسات القديمة للاستعارة كان من زاوية النظر إلى طرفيها للتمييز بينها وبين التشبيه، فإنَّ حُذف أحد الطرفين تحققت الاستعارة . أما تحديد نوعها فكان يتم من خلال النظر إلى ذكرأي الطرفين وحذف أيهما .
- وجد البحث أن التحديد السائد للاستعارة من شأنه أن ينحو بالفن الاستعاري منى الجمود، ولذلك سعى إلى إيجاد زوايا نظر جديدة يتم على أساسها التعامل مع الاستعارة تعاملاً مختلفاً.
- أهم ما توصل إليه البحث هو القول بأن اشتغال الاستعارة وطبيعة عملها وتحديد نوعها لا يتم إلا بمعرفة السياق والقصد، وهاتان الزاويتان لو استثمرهما الباحثون لكانا منطلقين لإعادة قراءة الموروث الاستعاري عموماً، واستكشاف عوالم أخرى جديدة .
- نبه البحث إلى عدم سعيه إلى إيجاد قواعد أو قوالب لمعرفة طبيعة الاستعارة، وإنما الغرض من الدراسة هو الدعوة لقراءة جديدة للاستعارة، على وفق المعطيات التي أفرزتها هذه القراءة.

- بين البحث الوهم الذي وقعت فيه الدراسات البلاغية، وذلك بسبب اقتطاع أمثلة من الشعر أو القرآن الكريم وغيرهما في التمثيل للاستعارة، فهذا الاقتطاع يجعل الدراسات غير قادرة أن تقف على حقيقة الاستعارة ومغزاها.
- الهوامش:

- (¹) لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، تدقيق: د. يوسف البقاعي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 2005م. مادة: (سوق).
- (²) أساس البلاغة، أبو القاسم، جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، ت538هـ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات: محمد علي بيضون، بيروت لبنان، ط1، 1419هـ. 1998م: مادة (سوق)
- (³) القرائن في علم المعاني، تأليف د. ضياء الدين عبد الغني القالش، دار النوادر، ط1، 1434هـ. 2013م: 127
- (⁴) دور السياق في الترجيح بين الأقاويل التفسيرية، د. محمد إقبال، روافد، الكويت: 26.
- (⁵) ينظر: علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، دار عالم الكتب: 68، 73.
- (⁶) دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، دراسة تحليلية للوظائف الصوتية والبنوية التركيبية في ضوء نظرية السياق، عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دار المنار، 1991م: 27، 62.
- (⁷) القرائن في علم المعاني: 129.
- (⁸) ينظر: علم الدلالة: 68.
- (⁹) ينظر: معجم المصطلحات الأدبية، إعداد: إبراهيم فتحي، المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، ط1، 1986: 201.
- (¹⁰) ينظر: نظرية السياق، موقع عبد العزيز عبد الله صالح المهيوي، جامعة الإمام محمد بن سعود. تاريخ الزيارة: 2024/2/23م
- (¹¹) ينظر: نظرية السياق: 2024/2/23م.
- (¹²) ينظر: أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الأمريكية بيروت 2006م: 275
- (¹³) ينظر: دلائل الإعجاز، تأليف: الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي المتوفى 471هـ أو 474هـ، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ. 1992م: 78.
- (¹⁴) دلائل الإعجاز: 4.
- (¹⁵) دلائل الإعجاز: 7، 8.

- (16) يُنظر: علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي : د.محمود السعران ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت (د.ت) : 310 .
- (17) يُنظر: مبادئه وإجراءاته : د.صلاح فضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1985 : 210 .
- (18) يُنظر: البلاغة والأسلوبية : د . محمد عبد المطلب ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر 1984 م . - 234 .
- (19) يُنظر: اللغة العربية، معناها ومبناها : د. تمام حسان ، عالم الكتب ، الطبعة الرابعة ، 2004م . : 337 .
- (20) يُنظر: دراسات في علم اللغة النفسي : د.داود عبده ، مطبوعات جامعة الكويت ، الطبعة الأولى ، 1984م . : 12-13 .
- (21) يُنظر: دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني : د.كمال محمد بشر ، الطبعة الثانية ، مطابع دار المعارف بمصر ، 1971 م . 165/2 .
- (22) يُنظر: محاضرات في اللغة : د.عبد الرحمن أيوب مطبعة المعارف ، بغداد 1966م : 45 .
- (23) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين : د.عواطف كنُوش المصطفى ، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع ، لندن ، الطبعة الأولى ، 2007م : 76 .
- (24) اللغة العربية ، معناها ومبناها : 337 .
- (25) يُنظر: علم النفس اللغوي : د. نوال حمد عطية ، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الأولى ، 1975 م . : 33
- (26) يُنظر: علم المعاني تأصيل وتقديم : د. حسن طبل ، الطبعة الأولى ، مكتبة الإيمان، 1999 م . : 18 .
- (27) دلائل الإعجاز : 364 .
- (28) دلائل الإعجاز : 368
- (29) كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن تميم الفراهيدي البصري، 170هـ ، د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار الهلال ، ج 5 : 54
- (30) تهذيب اللغة ، للأزهري ، ت 370 هـ ، تحقيق : عبد العظيم محمود ، وعلي النجار ، الدار المصرية للتأليف ، 1967م ، ج 8 : 353 .
- (31) ينظر: المورد : قاموس إنكليزي عربي ، دار العلم للملايين . بيروت ، 1992م : 473 .
- (32) ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث ، المركز الثقافي العربي ، طه عبد الرحمن الدار البيضاء ، بيروت 1994م : 98 .
- (33) ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، 107.123 .
- (34) القصيدة في اللغة العربية بين الدراسات القديمة والحديثة، رنا ماجد ثابت، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد: 64، 1442هـ. 2020م : 245

- (³⁵) ينظر: أصول الفقه في نسيجه الجديد ، د. مصطفى ابراهيم الزلمي ، الناشر: إحسان للنشر والتوزيع ، ط23، 2014م : 145
- (³⁶) المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية ، د. محمد محمد يونس علي ، دارالمدار الإسلامي ، ط2 ، 2007م : 141 .
- (³⁷) اللغة والعقل والمجتمع : الفلسفة في العالم الواقعي ، جون سيرل ، ترجمة : صلاح اسماعيل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ، 2011م : 121 ،
- (³⁸) ينظر : العقل ، مدخل موجز ، جون سيرل ، ترجمة : ميشيل ميتاس ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد : 343 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2007م : 29.
- (³⁹) ينظر: ملامح التداولية عند عبد القاهر الجرجاني(ت 471 هـ)، إيتسام صالح عليوي، كلية التربية للبنات – جامعة بغداد رمضان 1433هـ، شباط 2012م : 69.
- (⁴⁰) دلائل الإعجاز: 43 .
- (⁴¹) الخلاف البلاغي، المفهوم والتاريخ والإجراء: د. أحمد عبد الجبار فاضل، جامعة المرقب، مجلة الجامعة الأسمرية . العدد 16، السنة 9: 448.
- (⁴²) البقرة: 16.
- (⁴³) المائدة: 16.
- (⁴⁴) ينظر: الإيضاح ، : 32.
- (⁴⁵) الإيضاح: 40، وينظر: مفتاح العلوم: 511.
- (⁴⁶) مفتاح العلوم: تأليف: أبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي المتوفى سنة 626هـ، حققه وقدم له وفهرسه: د. عبد الحميد هنداي، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1420هـ. 2000م : 511.
- (⁴⁷) الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، 666هـ. 739هـ، حققه وعلق عليه وفهرسه: د. عبد الحميد هنداي، مؤسسة المختار، للنشر والتوزيع، القاهرة، ط3، 1428هـ. 2007م: 40. 41.
- (⁴⁸) دلائل الإعجاز: 294.
- (⁴⁹) دلائل الإعجاز: 297
- (⁵⁰) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: للشيخ بهاء الدين أبي حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة 773هـ، تحقيق: د. خليل ابراهيم خليل، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1422هـ. 2001م: ج1: 253.
- (⁵¹) دلائل الإعجاز: 67 .
- (⁵²) دلائل الإعجاز: 67 .
- (⁵³) دلائل الإعجاز: 86

(⁵⁴) دلائل : 79

(⁵⁵) مفتاح العلوم " 305.

(⁵⁶) أسرار البلاغة: تأليف: الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي المتوفى 471هـ أو 474هـ، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط1، 1412هـ. 1991م. 33 :

(⁵⁷) أسرار البلاغة : 44.

(⁵⁸) أسرار البلاغة : 46

المصادر

- أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، الجامعة الأمريكية بيروت 2006م .
- أساس البلاغة ، أبو القاسم ، جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري ، ت 538هـ ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، منشورات : محمد علي بيضون ، بيروت لبنان ، ط1 ، 1419هـ . 1998م .
- أسرار البلاغة: تأليف: الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي المتوفى 471هـ أو 474هـ، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط1، 1412هـ. 1991م. 33 :
- أصول الفقه في نسيجه الجديد ، د. مصطفى ابراهيم الزلي ، الناشر : إحسان للنشر والتوزيع ، ط23، 2014م .
- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ، 666هـ . 739هـ ، حققه وعلق عليه وفهرسه: د. عبد الحميد هنداوي ، مؤسسة المختار ، للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط3.
- البلاغة والأسلوبية : د . محمد عبد المطلب ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر 1984 م .
- تجديد المنهج في تقويم التراث ، المركز الثقافي العربي ، طه عبد الرحمن الدار البيضاء ، بيروت 1994م .
- تهذيب اللغة ، للأزهري ، ت 370 هـ ، تحقيق : عبد العظيم محمود ، وعلي النجار ، الدار المصرية للتأليف ، 1967م .
- الخلاف البلاغي ، المفهوم والتاريخ والإجراء: د. أحمد عبد الجبار فاضل ، جامعة المرقب، مجلة الجامعة الأسمرية . العدد 16 ، السنة 9.
- دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني : د.كمال محمد بشر ، الطبعة الثانية ، مطابع دار المعارف بمصر ، 1971 م .
- دراسات في علم اللغة النفسي : د.داود عبده ، مطبوعات جامعة الكويت ، الطبعة الأولى ، 1984م .

- دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، دراسة تحليلية للوظائف الصوتية والبنوية والتركيبية في ضوء نظرية السياق ، عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دار المنار ، 1991 م .
- الدلالة السياقية عند اللغويين : د.عواطف كنُوش المصطفى ، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع ، لندن ، الطبعة الأولى ، 2007 م .
- دلائل الإعجاز، تأليف: الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي المتوفى 471هـ أو 474هـ، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ. 1992م.
- دور السياق في الترجيح بين الأقاويل التفسيرية، د. محمد إقبال، روافد، الكويت .
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: للشيخ بهاء الدين أبي حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة 773هـ، تحقيق: د. خليل إبراهيم خليل، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1422هـ 2001م .
- العقل ، مدخل موجز ، جون سيرل ، ترجمة : ميشيل ميتاس ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد : 343، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2007 م .
- علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، دار عالم الكتب .
- علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي : د.محمود السعران ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت (د.ت) .
- علم المعاني تأصيل وتقديم : د. حسن طبل ، الطبعة الأولى ، مكتبة الإيمان. 1999 م
- علم النفس اللغوي : د. نوال حمد عطية . مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الأولى ، 1975 م.
- القرائن في علم المعاني ، تأليف د. ضياء الدين عبد الغني القالش، دار النوادر، ط1، 1434هـ. 2013م .
- القصيدة في اللغة العربية بين الدراسات القديمة والحديثة، رنا ماجد ثابت، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد : 64، 1442هـ. 2020م .
- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن تميم الفراهيدي البصري، 170هـ ، د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار الهلال .
- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، تدقيق : د. يوسف البقاعي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1 ، 2005 م .
- اللغة العربية، معناها ومبناها : د. تمام حسان ، عالم الكتب ، الطبعة الرابعة ، 2004م.
- اللغة والعقل والمجتمع : الفلسفة في العالم الواقعي ، جون سيرل ، ترجمة : صلاح اسماعيل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ، 2011م .
- مبادئه وإجراءاته : د.صلاح فضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1985 م .

- محاضرات في اللغة : د.عبد الرحمن أيوب مطبعة المعارف ، بغداد 1966م : 45 .
- معجم المصطلحات الأدبية ، إعداد : إبراهيم فتحي ، المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، ط1، 1986م.
- المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية ، د. محمد محمد يونس علي ، دارالمدار الإسلامي ، ط2 ، 2007م .
- مفتاح العلوم: تأليف: أبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي المتوفى سنة 626هـ، حققه وقدم له وفهرسه: د. عبد الحميد هندراوي، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1420هـ. 2000.
- ملامح التداولية عند عبد القاهر الجرجاني(ت 471 هـ)، إبتسام صالح عليوي، كلية التربية للبنات – جامعة بغداد رمضان 1433 هـ، شباط 2012م .
- المورد : قاموس إنكليزي عربي ، دار العلم للملايين . بيروت ، 1992م : 473.
- نظرية السياق ، موقع عبد العزيز عبد الله صالح المهيوب ، جامعة الإمام محمد بن سعود. تاريخ الزيارة : 2024/2/23م.

Hatmiat alsiyah walqasd fi tahdid alnawe aliahtiearah

Dr. Neamah Hussain muftah

College of Islamic Sciences

University of Iraq



neamah.hussein67@gmail.com

Keywords: albalagha, alsiyah, alqasdiat, almajaz

Summary:

This research deals with metaphor as it is in the old and modern rhetorical studies took a shapes and images which made it as a cliché, and passed by the oldest, whether in the level of limiting the metaphor, or on the level of knowing its type, so, the studies starting from limiting the level of the point of view to its two sides to distinguish between it and simile, so, if we delete one of its two side it will be a metaphor. But to distinguish its type we must mention to one of its two sides and what we had deleted. This procedures could take the metaphoric art to a deadlock, so, this research looks for finding a new points of view that could deal with the metaphor differently, and it found out that the occupation of the metaphor and defining its type only happens by knowing the text and the intent, and if the researchers invest these two points the will find another horizons to the metaphor. So, this research is not trying to put out a fixed rules, rather its trying to look for a new starting points to moving the minds.